الأمم المتحدة

E/CN.5/2015/NGO/40

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من منظمة براجيا، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

261214 261214 14-65535 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

عدم المساواة في التنمية في العالم المعاصر

لا تزال التنمية المستدامة أحد الأهداف التي لم تتحقق، وهذا يعزى في جانب منه إلى عدم المساواة في التنمية، والتي تترك مناطق جغرافية معينة وفئات من السكان لتعاني من الحرمان والتهميش والإهمال. فأقاليم العالم ليست جميعها محظوظة بقاعدة موارد متكافئة، وليست لها خصائص مادية أو تاريخية مماثلة، و لم تحصل على نفس الاهتمام من حيث التنمية. ويشير الرقم القياسي للتقدم الاجتماعي إلى أن أمام جنوب آسيا شوطاً طويلاً لكي تحقق التقدم الاجتماعي لمواطنيها، وأن أفريقيا جنوب الصحراء متعثرة أيضاً. وقد ضع الرقم القياسي سري لانكا على وجه التحديد في المرتبة الخامسة والثمانين بين ١٣٢ بلداً، وبنغلاديش في المرتبة التاسعة والتسعين، ونيبال في المرتبة ١٠١، والهند في المرتبة ١٠٢، وباكستان في المرتبة ١٣١، وكينيا في المرتبة ١٠٣، وجمهورية تنزانيا المتحدة في المرتبة ١١٤. وتكشف معظم البلدان النامية أيضاً عن فروق كبيرة وتفاوت في مستويات الدخل والفقر، وفي إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليم. وعوامل الحرمان لها علاقة بجوانب اجتماعية واقتصادية، بما في ذلك الاختلافات الاجتماعية والثقافية عن غالبية السكان، إذ تنتمي الفئات المحرومة إلى طبقات اقتصادية أدنى، وتفتقر إلى العوامل والأدوات التي تؤدي إلى التنمية، فضلاً عن خصائص تتعلق بالمكان، أي البُعد الجغرافي عن أماكن السلطة و/أو المراكز الحضارية. فالمناطق الريفية والنائية لا تحصل غالباً على التكنولوجيات الحديثة وعلى نفس النوعية من الخدمات التي يحصل عليها السكان في المناطق الأكثر تحضراً وتقدماً. وقد تكون تصنيفات مؤشر التنمية البشرية مضللة حيثما توجد فروق إقليمية كبيرة.

ونظراً لأن العالم يتغيَّر من حيث المناخ، والتكنولوجيا، والقيَم، والممارسات، فإن الأمم والسكان في أسفل مؤشر التنمية البشرية لم تستفد من الآثار الإيجابية للتنمية، مما أدى إلى وجود ثغرات صارخة بينها وبين المناطق المتطورة وغالبية السكان. فالفئات المحرومة والمستبعدة في الغالب تجد نفسها تعيش على أطراف الدول، ومحرومة من العمليات السياسية والإنمائية، وبلا صوت، وعاجزة عن تلبية احتياجاتها. وتعاني هذه الفئات من أشكال متعددة من الفقر، وتزداد حالتها تفاقماً بسبب ضعف البنية الأساسية والتدهور البيئي. وبصرف النظر عن المعاناة نتيجة لانخفاض الدخل، فإنها تعاني أيضاً من إجهاد الموارد، وانعدام أمن سبل العيش، والاستبعاد من التيار الرئيسي للاقتصاد، والتمييز، وعدم تكافؤ الفرص. وباختصار، فإنها تعاني بشكل عام من التهميش المادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه، فإن الآثار السلبية للتنمية، مثل تدهور الموارد الطبيعية ونفادها، والحروب والنزاعات، والأمراض،

تبدو متضخمة في هذه المناطق المعرّضة وفيما بين سكانها. ويؤدي هذا التفاوت والاستبعاد المقترن بضعف المؤسسات إلى ظهور اضطرابات مجتمعية خطيرة في العالم المعاصر، مثل الجريمة والعنف، وعدم الاستقرار السياسي، والنزاع.

الاتجاهات العالمية الرئيسية والتنمية الاجتماعية

ظهرت في السنوات الأخيرة ثلاثة اتجاهات عالمية حرجة كان لها أثر على التنمية الاجتماعية، وتغيُّر ما نحتاج إلى عمله والطريقة التي نعمل بها: الأزمة المالية والاقتصادية؛ والنزاعات والكوارث المتزايدة؛ وتغيُّر المناخ والمسائل المرتبطة به. ولأن العالم أصبح مترابطاً بشكل متزايد، فقد أثرت هذه الاتجاهات على سبل معيشة الجميع، وكانت لها آثار معاكسة على التنمية البشرية. فقد أصبحت البلدان المتقدمة، والتي تأثرت بأزمة السيولة، والتخفيضات التي أجريت على الخدماتٍ العامة والإنفاق الاجتماعي، والبطالة والأمراض المرتبطة بها، تركز جهودها على الداخل، وتستجيب لصدمات الأزمة المالية بتخفيض تدفقات المعونة على بلدان العالم النامي. وكانت لأزمة الائتمانات تداعيات على نطاق الاقتصاد العالمي وأدت إلى تجميد الحكومات في البلدان النامية لعمليات التنمية أو تغيُّر مسارها. وقد أدى هذا إلى تغيُّر في المعدلات الاقتصادية والعالمية، وإيجاد عالم متعدد الأقطاب تحل فيه البلدان النامية الرئيسية (البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) محل الاقتصادات المتقدمة، وتقود النمو الاقتصادي العالمي على الرغم من تسجيل أرقام منخفضة بالنسبة لأبعاد التنمية الاجتماعية. وقد أدى ما ارتبط بذلك من ارتفاع في تكاليف الأغذية والوقود والسلع الأساسية (والذي بدأ يتناقص الآن) إلى انزلاق ملايين أخرى من السكان نحو الفقر.

ويتفاقم أثر الأزمة المالية والاقتصادية على التنمية عندما تحدث ظواهر مناخية مفاجئة ومتطرفة، مع ما تسببه من خسائر على شكل وفيات، وتدمير الممتلكات والبنية الأساسية، واضطراب الحياة وسبل المعيشة. والواقع أن تغيُّر المناخ يتحول بسرعة إلى أحد العوامل الرئيسية في النزاع، وأصبحت آثاره واسعة النطاق على الأغذية والمياه، والصحة والأمن، وسبل كسب العيش، والتنوع البيولوجي، والجوانب المتعلقة بالمجتمع. ويؤثر تغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية المرتبطة بالطقس على سبل المعيشة الريفية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على التنمية البشرية. ونتيجة لذلك، أصبح لكل ''اتجاه جغرافي'' علاقة سببية ونتيجة بالنسبة للاقتصاد، والنظام الإيكولوجي، والتنمية الاجتماعية.

وفي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، تترك هذه الاتجاهات الجغرافية أثراً متضخماً على مسائل تتعلق بالفقر، وتغيُّر المناخ، والنظم الإيكولوجية المعرّضة، وتهميش

المجتمعات الأصلية. ومن المحتمل أن تشكِّل هذه المسائل مستقبل الفقراء وحياتهم في هذه المناطق الجغرافية. فلا تزال جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء تواجهان التداعيات الثانوية للركود العالمي. وعلاوة على ذلك، تواجه المنطقتان مجموعة مختلفة من المحن الاجتماعية. فلدى جنوب آسيا ثغرات ضخمة ومظاهر تفاوت في التنمية، وأكبر عدد السكان الفقراء والذين يعانون من سوء التغذية والأمية، وتتعثر في تحقيق أهداف معينة من الأهداف الإنمائية للألفية. وتواجه أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الفقر، والجفاف، والمجاعة، وأزمة فيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

مجالات التركيز الحاسمة بالنسبة للعمل في فترة ما بعد عام ٢٠١٥

تشمل التنمية الاجتماعية تحديد أولويات الاحتياجات الإنسانية من حيث نمو المجتمع وتقدمه، وتنظم القواعد والاتفاقيات التي تواجه التفاعل الإنساني، مع التركيز على تحسين حياة كل مواطن، وخاصة الفقراء والمهمشين، لجعل المجتمع مكاناً أفضل. وهذا يعني الاستثمار في السكان، وإزالة الحواجز حتى يتسنى لجميع المواطنين إحراز التقدم نحو تحقيق أحلامهم مع الثقة بالنفس والكبرياء، وإعطاء جميع الأفراد الفرصة للنمو، وتطوير المهارات، والمساهمة في أُسرهم ومجتمعاتهم.

ومع المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، من الضروري تحديد أولويات الاحتياجات الحرجة للمجتمعات المهمشة في مناطق تعاني من نقص الخدمات في بلدان العالم النامي. ويجب أن تحاول الجهود المبذولة على نطاق بلدان العالم المتقدم والنامي التأثير على الإجراءات الداعمة وتحفيزها من أجل تحقيق تنمية متكافئة، وشاملة، ومناسبة، والتغلب على ظروف الفقر الهيكلي، وتيسير التنمية الأصلية والمناسبة من أجل هذه المجتمعات. وتحتاج حوارات ما بعد عام ٢٠١٥ إلى تحديد أولويات العمل بالنسبة للفئات المحرومة بشكل خاص من أجل إزالة الحواجز، والتحيزات، والمسائل الهيكلية الأخرى التي تسهم في المحن التي تواجهها. وقد تشمل مجالات العمل الرئيسية: (أ) التخفيف من وطأة الفقر المزمن وانعدام أمن الموارد عن طريق توفير سبل مناسبة لكسب العيش؛ (ب) ورعاية محسنة للأطفال والنساء عن طريق تأمين خدمات الرعاية الأساسية، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي؛ (ج) وإيجاد بنيان اجتماعي أكثر إنصافاً وديمقراطية.

إن تحقيق المستقبل الذي نصبوا إليه بالنسبة للجميع يتطلب أهدافاً للتنمية المستدامة فيما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تحفيز التنمية السريعة والملائمة للمجتمعات المهمشة. وتعتقد

منظمة براجيا أن هذا يتطلب التمسك بالقيم الأساسية وهي ''التنمية بدون تخريب'' و ''التمكين لاتخاذ خيارات مواتية''. ويلزم مواءمة التنمية المعززة بصورة وثيقة مع الإيكولوجيات والثقافات الفريدة، التي تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان وتحافظ أيضاً على الموارد المحلية وعلى التراث. وينبغي أن تعمل التدخلات على بناء قدرات السكان المحليين حتى يتمكنوا من إدارة مواردهم وتحقيق أهدافهم الإنمائية. ويمكن للعمل الشعبي الفعال أن يحرك التنمية المحلية التي تعززها بحوث مركَّزة وسياسات داعمة على المستويين الوطني والدولي.

وتعمل التنمية الاجتماعية بصورة أفضل عندما تشرك المؤسسات الاجتماعية وتؤثر فيها، وتقيم مجتمع أكثر شمولاً. ومن ثم، فإنه ينبغي لاستراتيجيات التدخل في التنمية الاجتماعية أن تعتمد على المجتمعات المحلية، إلى جانب الحكومات والمنظمات الدولية في وضع استراتيجياتها الخاصة. وتتطلب معالجة أوجه التفاوت على المستويين الإقليمي ودون الوطني بشكل خاص بناء قدرات موجهة، ومشاركة مجتمعات المستخدمين النهائيين التي تعاني من نقص الخدمات في عملية تخطيط خدمات التنمية وتنفيذها ورصدها. ويمكن أن يستجيب ''سكان الميل الأخير'' بصورة أفضل للعالم المتغيِّر ويشكلوا مصيرهم بأنفسهم بطريقة أكثر فعالية إذا توفرت لديهم المهارات اللازمة لمساعدة أنفسهم، وإذا شاركوا في التدخلات المحلية، وشاركوا في صياغة سياسات وبرامج تتصدى لمشاكلهم وظروفهم الفريدة، وإذا جمعتهم شبكات من أجل التضامن وتقاسم الخبرات.

إن بناء قدرات المحرومين ستمكِّنهم من القيام بدور متكافئ في التنمية والتقدم. ومع وضع هذا في الاعتبار، فإنه يلزم أن تحاول التدخلات تمكين الأفراد والجماعات، وبالتالي تمكين رأس المال البشري في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات، من خلال جهود شاملة لبناء القدرات تهدف إلى إيجاد قاعدة من المواقف الصحيحة، وتنمية المعارف والمهارات الضرورية، وتيسير الاستخدام الإنتاجي لقدرات الأفراد والجماعات. وينبغي استخدام إحساس الجماعات المهمشة والمحرومة بالانتماء للمجتمع من أجل تحقيق أغراض التنمية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق غرس الإحساس بالمسؤولية والمصلحة المشتركة في نفوس هذه الجماعات، وتزويدها بالهياكل والنظم الضرورية لتأكيد هذا الإحساس بالمصلحة المشتركة، وإشراك وتعزيز الموارد البشرية الاستراتيجية داخل المجتمع باعتبارها رأس مال اجتماعي من أجل التغيير والتنمية. إن بناء المواطنة الفعالة لدى الجماعات المهمشة، والذي من شأنه أن يخفف من تهميشها ويعزز تكاملها، يتطلب اتباع نهج ذي شقين: التمكين والديمقراطية النشطة للجماعات المهمشة، وإدماجها وتضامنها مع غالبية السكان.